العنوان:	المبادرة الوطنية للتنمية البشرية: فلسفة ملكية وورش مجتمعي متجدد
المصدر:	مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية
الناشر:	رضوان العنبي
المؤلف الرئيسي:	الشفوعي، يوسف
المجلد/العدد:	ع76
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2025
الشهر:	دجنبر
الصفحات:	49 - 69
رقم MD:	1690041
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	EcoLink, IslamicInfo
مواضيع:	ظاهرة الفقر، الهشاشة الاجتماعية، المبادرات التنموية، الموارد البشرية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/1690041

© 2026 المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو المنظومة.

للإستشهاد بهذا البحث قم بنسخ البيانات التالية حسب إسلوب الإستشهاد المطلوب:

إسلوب APA

الشفوعي، يوسف. (2025). المبادرة الوطنية للتنمية البشرية: فلسفة ملكية وورش مجتمعي متجدد.مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، ع69.76 - 49 ، مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1690041

إسلوب MLA

الشفوعي، يوسف. "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية: فلسفة ملكية وورش مجتمعي متجدد."مجلة المنارة للدراسات القانونية والإداريةع76 (2025): 49 - 69. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1690041

© 2026 المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو المنظومة.

المبادرة الوطنية للتنمية البشرية فلسفة ملكية، وورش مجتمعي متجدد

THE NATIONAL INITIATIVE FOR HUMAN DEVELOPMENT IS A ROYAL PHILOSOPHY AND A DYNAMIC SOCIETAL PROJECT

يوسف الشفوعي

حاصل على الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية / بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسلا

مستشار وخبير في شؤون التنمية البشرية وقضايا الشباب

البريد الالكتروني: ycheffoui@gmail.com

ملخص المقالة بالعربية

في 18 ماي 2005، أعلن صاحب الجلالة الملك محمد السادس عن إطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، كمشروع مجتمعي رائد يهدف إلى محاربة الفقر، الإقصاء والهشاشة الاجتماعية. خلال عشرين سنة من العمل، تطورت المبادرة عبر أثلاث مراحل أساسية تم التركيز على محاربة الفقر والهشاشة في الوسطين الحضري والقروي، وتحقيق مشاريع للبنية التحتية الأساسية وتعزيز الإنجازات، وتوسيع قاعدة المستفيدين، مع اعتماد مقاربة أكثر نجاعة. ثم توجيه الجهود نحو تنمية الرأسمال البشري، خاصة الطفولة المبكرة، التعليم، والصحة وتتلخص أهم الإنجازات في تحسين الولوج إلى الخدمات الأساسية)تعليم، صحة، ماء، كهرباء.(... ثم دعم الشباب من خلال مواكبة المشاريع المدرة للدخل وترسيخ مقاربة تشاركية شملت الجماعات المحلية، المجتمع المدني، والقطاع الخاص. وأخيرا التأثير الإيجابي المباشر على ملايين المواطنين في جميع جهات المملكة. وتخلص الى أن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية أصبحت نموذجاً مغربياً متميزاً في مجال التنمية، مع مواصلة التطلع لتحقيق المزيد من العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة.

كلمات مفتاحية: تنمية , هشاشة , رأسمال بشري , تنمية مجالية , مراحل .

ملخص بالإنجليزية:

Summary of the Article: On May 18, 2005, His Majesty King Mohammed VI announced the launch of the National Initiative for Human Development (INDH), a pioneering social project aimed at combating poverty, exclusion, and social vulnerability. Over twenty years of continuous effort, the initiative evolved through three main phases. The initial focus was on reducing poverty and vulnerability in both urban and rural areas, implementing essential infrastructure projects, and expanding the number of beneficiaries through a more efficient and targeted approach.

The latest phase has emphasized the development of human capital, particularly in early childhood, education, and health. Key achievements include improved access to basic services (education, healthcare, water, electricity), support for youth through income-generating projects, and the promotion of a participatory approach involving local communities, civil society, and the private sector. Ultimately, the initiative has had a direct positive impact on millions of citizens across all regions of the Kingdom. It has become a unique Moroccan model in the field of development, continuing to strive for greater social justice and sustainable development.

Keywords : Development, Vulnerability, Human Capital, Territorial Development, Stages

تقديـــم

تمثل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية تجربة أولى لمقاربة تصاعدية تشاركية ومندمجة، يواكبها مسعى لا ممركز ولا مركزي للسياسات الاجتماعية، وعلى درب الإصلاح ومواجهة بعض المشاكل الاقتصادية الاجتماعية التي يعرفها المغرب كبلد سائر في طريق النمو، تقوم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية على فلسفة تنموية، ويتمثل هدفها في تدعيم المبادرات القطاعية بمبادرات تكميلية يتم اختيارها بطريقة تشاركية من قبل الساكنة المعنية في المناطق الأكثر فقرا، وتفعيلها من قبل كل الفاعلين وعلى هدا المنوال قد أعطى صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله انطلاقة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والتي اعتبرت من الاوراش الملكية الكبرى لحل إشكالية الفقر (المعضلة الاجتماعية) من خلال خلق مشاريع صغرى ومتوسطة تمكن المستفيدين منها من دخل قار وبالتالي الخروج من دائرة الفقر بصفة تدريجية والمساهمة في تطوير البنية التحتية المواكبة للتنمية الاجتماعية , وتم إطلاقها رسميا من طرف صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله في خطابه السامي في 18 ماي 2005. وهي مشروع يجعل الإنسان في صلب الأولويات والسياسات العمومية، ويرتكز على منظومة قوية من القيم المتمثلة أساسا في احترام كرامة الإنسان، وتقوية الشعور بالمواطنة، وتعزيز الثقة والانخراط المسؤول للمواطن. حيث يهدف إلى تقليص الفوارق الجغرافية والاجتماعية، والقضاء على الفقر والهشاشة ومجابهة كافة أشكال الإقصاء الاقتصادي والاجتماعي.

والمغرب بدوره في سياق التحولات الإقليمية والمحلية التي تحيط به، واستجابة للتغيرات الداخلية أعلن انخراطه في التنمية البشرية الشاملة، والحرص على إعادة الاعتبار للعنصر البشري في أي تخطيط مستقبلي، وقد تزامن إطلاق هذه المبادرة مع الاحتفال بالذكرى الخمسون لاستقلال المغرب، ومرور ست سنوات من حكم جلالة الملك محمد السادس الذي سعى خلالها إلى توطيد دعائم الديمقراطية وتعزيز الحريات العامة، وحماية حقوق الإنسان واستكمال بناء الصرح المؤسساتي والقانوني من أجل بناء المشروع المجتمعي الحداثي الديمقراطي الذي نادى به جلالته اعتلائه العرش.

و تكمن أهمية دراسة موضوع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية سواء من الناحية العلمية أو النظرية أو التطبيقية وذلك للاعتبارات التالية:

التأكيد على أهمية العنصر البشري ودوره كفاعل أساسي لا محيد عنه في أية تنمية حقيقية وعلى ضرورة العناية به وتأهيله.

التأكيد على أن "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية" ليست عملا ظرفيا بل ورشا مفتوحا باستمرار ومتجددة .

التأكيد على أنه لا يمكن الحديث عن التنمية في ظل اتساع واقع الفقر والإقصاء والتهميش والبطالة، وفي ظل افتقار الوسط القروي لأبسط المرافق والخدمات والتجهيزات الاجتماعية الضرورية.

فما هي الاعتبارات التي كانت وراء إطلاق "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ؟ وما هي أولوياتها وأهدافها؟ وما السبيل لتفعيل هذه المبادرة؟ وما هي الصعوبات والمعوقات التي ستقف حائلا أمام تطبيقها؟

إن الإشكالية المحورية التي يطرحها الموضوع تنطلق من إلى أي حد استطاعت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في مرحلتها الاولى والثانية أن تحقق قفزة نوعية في مجال التنمية البشرية على الصعيد الترابي؟

الإطار العام للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية

تؤثر السياقات والعوامل الدولية والوطنية في إنتاج مخرجات أي نظام سياسي على مستوى جميع المجالات سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو إدارية... باعتبار أن المبادرات والبرامج، والقوانين التي تمثلها هي بالأساس نتيجة لرغبة الفاعل و صانع القرار في التجاوب مع البيئة سواء الداخلية أو الخارجية بتلبية مطالبها، وتقديم مخرجات من خلال إصدار مجموعات من القرارات.

ويوضح تأثير السياق الدولي والوطني المرتبط أساسا بأحداث11 شتنبر2001 في الولايات المتحدة الأمريكية، و16 ماي 2003 بالدار البيضاء بشكل جلي في بلورة أهداف مشروع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، ومستويات تنزيله من خلال الخطاب والبرامج والمبادرات المتعددة. وبالتالي فهي تقوم على استكمال بناء الصرح التنموي الذي دشنه العهد الجديد خصوصا في شقه الاجتماعي، حيث سهر الملك محمد السادس منذ اعتلائه للعرش على إعطاء أولوية خاصة للجانب الاجتماعي والتنموي في ارتباط مع المفهوم الجديد للسلطة

لا يمكن عزل إعلان المبادرة الوطنية للتنمية البشرية عن تفاعل صانع القرار السياسي والإجتماعي المغربي مع بيئته الداخلية المجسدة في أحداث 16 ماي2003، أو الخارجية المرتبطة بأحداث11 شتنبر2001، وما واكبها من تقارير وتأثيرات خارجية ودولية من أجل القيام بالإصلاحات السياسية والدينية والاجتماعية في العالم العربي والإسلامي، للقضاء على ما تسميه القوى الغربية بالإرهاب، والتطرف.

إن مواجهة تحدي التنمية العالمية يتطلب التأسيس لوعي مشترك بين مختلف الدول، والمنظمات الدولية على مستوى مختلف المجالات والتدخلات وخاصة المرتبطة بالتنمية، والأمن المجتمعي. ومن شان العمل على رفع مستوى الوعي، وتحقيق توافق وتكامل بين آراء مختلف المتدخلين أن في الرقي بالتنمية

البشرية، والوصول إلى الأهداف المسطرة إما من طرف المجتمع الدولي، أو من طرف الدول المعنية بالبرامج التنموية كالمغرب.

وبالتالي فإن صانع القرار في المغرب كجزء لا يتجزأ من هذا الفضاء العالمي الواسع الصغير في نفس الوقت، عليه أن يستجيب ويواكب مجموعة من المتغيرات والمستجدات التي تعتبر ضرورية لإستمراريته، وتأقلمه مع هذا المحيط الذي يتكون من دول ومؤسسات ومنظمات عالمية وإقليمية لها دور فعال في تنظيم وتدبير الشؤون العالمية

الفصل الأول: المرجعيات الدولية والوطنية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية

يعتبر المغرب بلدا نموذجيا في الإصلاحات والديمقراطية، كما أن الانتقال الذي يعرفه المغرب في علاقته بالاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية، والتوجه الذي نهجه المغرب حاليا اتجاه آسيا وروسيا يستوجب التهيؤ للمتطلبات والآجال التي تفرضها اتفاقية الشراكة، وهي مناسبة لاغتنام الإمكانات التي تتيحها سياسة القرب الجديدة، فالشراكات الجديدة تعتبر اختيارا أساسيا واستراتيجيا للمغرب.

تم الإعلان عن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في الخطاب الملكي السامي ليوم 18 ماي 2005، وتندرج هذه المبادرة الوطنية التي أعلن عنها الملك محمد السادس في خطابه السامي ضمن رؤية فعالة ومندمجة للمشروع المجتمعي المتكامل الأبعاد سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا ثم تربويا. وهذا الإعلان يتماشى كذلك مع المطالب الدولية خاصة المنظمات الأممية والدولية التي تصدر عنها تقارير حول التنمية البشرية والتي يتم توجيهها للدول الفقيرة، ثم الدول المانحة، ودول الإقراض، هذه المطالب تهم المشاريع التنموية الموجهة إلى الفئات الأكثر تضررا في الدول المستهدفة (**المبحث الأول**).

وبالرغم من أن كل الدول مستقلة في تبني سياساتها الإستراتيجية التنموية، إلا أنه كما قلنا سابقا أن دول العالم مرتبطة بعضها ببعض على صعيد كل المجالات وخاصة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لأن هناك مخاطر تهدد بعض الدول خاصة دول الشمال كالهجرة والتهريب، والإرهاب كما لاحظنا مؤخرا في مختلف الدول الأوروبية، بالإضافة إلى مشكل الحكامة التدبيرية الجيدة، وندرة الموارد وضعف بنية الاقتصاد، كل ذلك يجعل من موضوع التنمية موضوع ذي أولوية في جدول أعمال الدول المتقدمة والمنظمات الدولية. ومن البديهي أن كل دولة تتبنى سياسة خاصة بها في مجال التنمية، وحتى داخل نفس حكومة نجد مجموعة القطاعات التي تعتمد سياستها الخاصة، ولكن ليس في معزل وبتنسيق فيما بينها ومع الشركاء الدوليين أو المنتظم الدولي على مستوى تدبير مشاريع التنمية البشرية.

وتضع هذه الرؤية ضمن الأولويات الأساسية المعضلة الاجتماعية والتي يحرص جلالته على التذكير بأهميتها في كل مناسبة وحين، وتنبيه كل الفاعلين المعنيين بتفعيل برامج ومخططات التنمية البشرية كل في مجاله وقطاعه، وكذا على صعيد المجال الترابي المعني، ويأتي طرح هذه المبادرة الملكية لتذكير جميع الفاعلين السياسيين والاقتصاديين بالمسار التنموي الذي يجب أن تسلكه البلاد في هذه المرحلة للتأقلم الفعال مع المطالب الدولية، والحاجيات الوطنية الملحة لدى مختلف الهيات والشرائح الاجتماعية الفقيرة بالمناطق المغربية (**المبحث الثاني**).

المبحث الأول: السياق الدولي للتنمية البشرية.

شهد المغرب خلال النصف الثاني من القرن العشرين تحولات ملحوظة بفعل الانفراج السياسي وتثبيت الدولة الحديثة، والانفتاح الاقتصادي والمجتمعي بل وحتى الإعلامي خاصة الرقمي في إطار عولمة المبادلات، وتأثير المناخ السياسي الجهوي، وكل ذلك كان له انعكاس كبير في تفاعل صناع القرار والفاعلين من حيث إنجاز الخدمات العمومية وسيادة القانون، ومحاربة الفساد وممارسة الحريات وإشراك مجموعات جديدة في تدبير الشأن العام من أجل خدمة التنمية من خلال الديمقراطية التشاركية.

وجاءت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية نتيجة لعوامل خارجية مرتبطة أساسا بالتحولات العالمية المعاصرة بصفة عامة، وكذلك الاهتمام الدولي الكبير بالتنمية البشرية بصفة خاصة، وخصوصا من طرف الأمم المتحدة وما يصدر عنها من تقارير حول التنمية وإشكالية التخلف الاقتصادي والاجتماعي للدول النامية (**المطلب الأول**) .

كما أن المبادرة تبقى محكومة بالتحولات الداخلية التي اتسمت بالعجز على جميع المستويات، والتي كانت بسبب إتباع سياسات واستراتيجيات تقليدية ومنعزلة من طرف السلطات العمومية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي وفي ظروف داخلية وخارجية متقلبة، مما أدى إلى ظهور مجموعة من الأزمات الاجتماعية، والأمنية والتي لا زالت آثارها مستمرة لحد الآن وهي تحديات تواجهها جميع الدول خصوصا الدول النامية التي تعاني عجزا تجاريا أو ماليا (**المطلب الثاني**).

المطلب الأول: توصيات المؤسسات الدولية.

فرض مفهوم التنمية نفسه بشكل واضح عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، حيث اتسمت العلاقات الدولية بعدم التكافؤ في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بين الدول الغنية والسائرة في طريق النمو وما خلفه هذا التفاوت من تهديد للسلم والأمن الدولي. لذلك بدأت المنظمات الدولية تنهج سياسة

مساعدة دول العالم الثالث عن طريق التدخلات الميدانية لمختلف المنظمات المتخصصة كالبنك الدولي وغيره من المتدخلين في عملية التنمية (**الفقرة الأولى**) .

وموضوع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية يكتسي أهمية قصوى لما يعيشه المغرب من تحولات اقتصادية واجتماعية وسياسية، وما يعانيه من إكراهات داخلية وخارجية، تجعل من إشكالية التنمية المحلية، والتنمية البشرية من الأولويات الضرورية التي يجب وضعها ضمن أولويات المخططات والبرامج الحكومية وجميع القطاعات، وإيجاد حلول لها.

والهدف التنموي من وراء هذا المشروع الكبير هو جعل المواطن في قلب عملية التنمية، فالأمم المتحدة عرفت التنمية "بالعملية التي يمكن من خلالها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، ولمساعدتها عل الاندماج في الحياة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع"[1]، وتقوم بهذه المهمة من خلال آليات لها من الفعالية والقدرة على مواكبة التنمية (كالبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، منظمة التغذية العالمية...الخ) (**الفقرة الثانية**) .

الفقرة الأولى: توصيات البنك الدولي.

عرف المغرب عدة أزمات اجتماعية أدت إلى إطلاق تحذيرات من عدة أطراف، خاصة المنظمات الدولية وعلى رأسها البنك الدولي بخصوص مسألة سوء التدبير الإداري، والوضع الاجتماعي بالمغرب والتنبيه إلى إمكانية حدوث توترات اجتماعية يصعب احتواؤها إذا لم يتم رفع نسبة النمو وزيادة فرص العمل بمعدلات متسارعة.

وبعد طرح البنك الدولي لعدة مشاريع إصلاحية خاصة في مجال الإصلاح الإداري، وتجاوز العقبات التي تمثلها أزمة الإدارة العمومية أمام عجلة التنمية، إلا أنها لم تستطيع بلوغ الأهداف المبرمجة والمرجوة، وألح على ضرورة تفعيل الحكامة الإدارية من أجل التدبير الفعال للتنمية، وهو ما جاء في تقرير البنك الدولي.

وقد كشف التقرير المشهور لسنة 1995 عن الحالة المزرية للإدارة العمومية بالمغرب[2] وأبان حينها عن نقائص ونقط ضعفها، إذ يكفي القول أن الجزء المتعلق بإصلاح الإدارة هو السبب في التباطؤ والإختلالات المعرقلة لتنفيذ سياسة التنمية المقررة على أعلى المستويات، فالمغرب وفق هذا التقرير

[1] United nation, Social Progress through Economic Development , U.N. Report, New York, 1956 , P 8.

[2] تقرير البنك الدولي، أنجز في ستنبر 1995 وحظي بأهمية خاصة، انتقد بشدة واقع الإدارة المغربية واعتبرها معرقلة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمغرب أعقبه نقاش وطني حول التحسيس بدور أهمية الإصلاح الإداري في تحريك عجلة التنمية.

يتوفر على موقع جغرافي متميز قريب من الاتحاد الأوروبي، ويتمتع باستقرار سياسي، وتوفره على خصوصيات تؤهله أن يكون قطبا جاذبا للاستثمارات الأجنبية وبالتالي تحقيق تنمية مدعمة ومستدامة، وفي مقابل هذه المميزات، تفرض المنافسة الدولية على المغرب إعادة النظر في نماذج التسيير العمومي المكلفة والعتيقة الغير المستجيبة لطموحات المواطن وحتى المستثمرين، وتضمن التقرير محاور متعددة حول الإدارة المغربية[3]

ونتيجة لهذا التحذير الذي وجهه البنك الدولي للإدارة المغربية ودورها السيئ في تدبير التنمية، تعالت مختلف الأصوات الوطنية سواء الاقتصادية والاجتماعية، وأخرى سياسية تحذر من تفاقم العجز التجاري وتراجع مستوى القدرة التنافسية، وتدني مستوى الدخل الفردي والتهرب الضريبي على الاقتصاد الوطني، والتعجيل بضرورة وضع إستراتيجية وطنية لمواكبة السياسات العمومية، والخروج من الأزمة التي تتخبط فيها جميع القطاعات عبر وضع ميزانية على المدى البعيد بدل الميزانية السنوية والقائمة على التدبير بالوسائل فقط دون مراعاة الأهداف بعيدة المدى[4] .

وأمام هذه التحديات وجد المغرب نفسه مرتبط بالعديد من التحولات الديمقراطية والاندماج في الاقتصاد الدولي وتعزيز البناء الديمقراطي، وكلها دوافع فرضت ضرورة اعتماد رؤية جديدة، تتمحور حول مبادئ الحكامة الديمقراطية لتدارك العجز المتراكم وتساهم في الرفع من ترتيب المغرب ضمن الدول ذات تنمية بشرية متقدمة.

وعلاوة على ذلك فإن المبادرة تتطابق مع توصيات تقرير الخمسينية الذي تطابق توصياته ما جاء في تقارير البنك الدول، وقد أعطى تشخيصا لحالة المغرب وأفضى إلى وجود أزمة اجتماعية بالمملكة، لذلك فإن الإعلان عن المبادرة لم يأت بمحض الصدفة أو من فراغ وإنما جاء نتيجة ظروف سياسية واجتماعية سواء على المستوى الدولي أو على المستوى الوطني[5] .

وقد استدل البنك الدولي على صحة وخطورة هذه الأزمات على الاقتصاد المغربي من خلال مصادقته في ماي 2005 بالإجماع على إستراتيجية جديدة للتعاون مع المغرب خلال السنوات الأربع القادمة (2005-2009)، وهي إستراتيجية تحدد برامج التنمية التي يعمل من خلالها كل من الحكومة

---

[3] تقرير البنك الدولي :" القضايا المرتبطة بالإدارة المغربية 1995 " المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء سلسلة مواضع الساعة عدد 6 سنة 1996 ص 388.

[4] ويعني ذلك اعتمادا على برمجة ميزانياتية تتوخى النجاعة والفعالية، كما جاء في الفصل 5 من القانون التنظيمي للمالية رقم 130.13.

[5] تقرير الخمسينية "المغرب الممكن: اسهام في النقاش العام من اجل طموح مشترك"، مطبعة دار النشر المغربية، الدار البيضاء-المغرب، 2006، ص 138.

المغربية والبنك الدولي بشراكة مع مختلف الفاعلين في التنمية بالمغرب، هذه المعطيات شكلت ضغطا على المغرب من أجل التسريع في إصلاح الإدارة العمومية، واتخاذ الإصلاحات اللازمة لتحسين الأوضاع الاجتماعية من خلال إطلاق مشاريع تنموية تجعل من المواطن محور العملية التنموية. إن التقارير الصادرة عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة قد دقت ناقوس الخطر بالنسبة للتنمية بالمغرب، إذ احتل هذا الأخير المرتبة 126 سنة 2005 في الترتيب العالمي، كما تسببت التحولات الدولية وكذا الإختلالات الإجتماعية في خلق أزمات ترتب عنها عدة أحداث تجلت في إضرابات وعمليات إرهابية وتفاقم الوضع المزري من فقر وتهميش وهشاشة بين مختلف الفئات.

كل هذه الأحداث دفعت السلطات العمومية إلى البحث وتبني إستراتيجية لمعالجة هذه الاختلالات في النهج التنموي لجميع القطاعات وذلك لملائمة سياستها الإقتصادية والإجتماعية والتنموية مع التوجهات الدولية. فجاء خطاب الملك محمد السادس في 18 ماي 2005 ليعلن عن انطلاق رؤية مستقبلية وإستراتيجية جديدة، نظرا لالتزام المغرب بالأهداف الإنمائية للألفية من أجل القضاء على الفقر، وللتعرف على المناطق ذات الأولوية، تم وضع خرائط للجماعات المحلية بناء على التقاطع ما بين نتائج البحث حول استهلاك الأسر الذي أنجز سنة 2001 ونتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2004، حيث شكلت هذه الخرائط الأدوات المناسبة لتحديد العمليات والوحدات الترابية ذات الأولوية وكذا السكان المستهدفين.

المطلب الثاني: تحديات الأمن والتنمية المستدامة.

عاش المغرب بعد الانفراج السياسي في الثمانينات عدة صعوبات اقتصادية، واجتماعية وسياسية، تحتم عليه القيام بعدة إصلاحات، يكون منطلقها الإنسان المواطن وهدفها الرقي بمؤشرات التنمية البشرية لتفادي "السكتة القلبية" التي تحدث عنها الراحل الحسن الثاني والتي كانت من أسباب تبني سياسة التقويم الهيكلي، وفي هذا السياق وتماشيا مع متطلبات التنمية والاستجابة للمطالب الملحة للمواطنين جاء التفكير في مشروع تنموي مجتمعي يساعد في الخروج من الأزمة التي يعيشها المغرب.

وجاءت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية كرد فعل طبيعي لفشل السياسات التنموية السابقة خاصة في مجال التنمية البشرية، كما أنها جاءت في ظروف يعرف فيها المغرب تغيرات سياسية قوية. بالإضافة إلى تتعدد الدوافع الخارجية التي كانت وراء إطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بين التحذيرات التي وجهتها بعض المؤسسات الدولية للمغرب، وبين الاتفاقيات الدولية في مجال التبادل الحر التي أبرمها المغرب مع دول عديدة منها دول عربية ودول غربية كالولايات المتحدة الأمريكية

فالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية تعتبر مسيرة جديدة نحو مغرب متضامن يتأسس على إنعاش التنمية البشرية وبذلك تعتبر مقاربة جديدة للتعامل مع الإشكاليات المجتمعية، سيما إشكالية العجز الاجتماعي متجليا في مظاهره الثلاثة :الفقر والتهميش والإقصاء. إن ما يميز المبادرة ويعطيها كل مقومات النجاح والاستمرارية، هو توفرها على رؤية واضحة، وبرامج مضبوطة وموجهة إلى فئة مستهدفة تطمح إلى الكرامة والاندماج في المجتمع، وبالتالي تحقيق أمن مجتمعي في إطار دولة الحق والقانون

الأمن المجتمعي ومحاربة الإرهاب.

إن قضية التنمية هي التحدي الأكبر والأساسي الذي واجه المغرب في سباقه نحو التقدم والتحديث، وفي مواجهة كل التهديدات والمخاطر التي تحدق بالدولة الفتية والمنهكة استعماريا، لذلك حاول المغرب منذ السنوات الأولى من الاستقلال أن يرسم لنفسه نهجا تنمويا خاصا قائم على معطيات ثابتة.

وقد اتسمت معظم المخططات التنموية التي تعاقبت على المغرب بتبنيها نفس الإستراتيجية العامة مع بعض التحولات التي فرضتها ظروف وتقلبات المرحلة، ولتفسير ذلك يجب معالجة إستراتيجية المغرب في التنمية في مرحلتين، المرحلة الأولى وهي التي تشكل الفترة الانتقالية من مخلفات الاستعمار وتمتد من 1956إلى 1960، والمرحلة الثانية التي من سماتها الأساسية بناء صرح الدولة الحديثة القائمة على مؤسسات مستقلة وقوية وهي التي تتجلي في الفترة الممتدة ما بعد 1960الى 2004.

ولقد إنخرط المغرب خلال السنوات الأخيرة في إستراتيجية شاملة تهدف إلى محاربة الفقر والإقصاء الإجتماعي، وتصحيح الفوارق الاجتماعية والمجالية، خاصة في المناطق المعزولة، والأحياء الهامشية، والتي كانت سببا في ظهور بعض مظاهر الانحراف والتصرفات الخارجة عن القانون، كما هو الشأن لأحداث 16 ماي. ولهذه الغاية أعطيت الانطلاقة الأوراش مهيكلة أبرزها تعميم الإستفادة من البنيات التحتية الأساسية، والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي جاءت خصيصا بهدف إعادة الإعتبار للمواطن، وللمجالات الترابية المهمشة كما جاء على لسان الملك محمد السادس[6].

---

[6] جاء في الخطاب السامي لصاحب الجلالة محمد السادس، بمناسبة خطاب العرش بتاريخ 31 / 07 / 2008 " ...كان عملنا الدؤوب على تحقيق تنمية مستدامة تسير على سكتين متكاملتين، فمن جهة، نحرص على إنجاز الأوراش التنموية الكبرى، و بموازاة ذلك، وعلما منا بأنها لا تعطي ثمارها في الأمد المنظور، نعمل بمواكبتها بتحسين المعيش اليومي الملح للمواطن، بالبرامج المحلية لمحاربة الفقر و الهشاشة، وهو ما نعمل على بلوغه بجعل تحرير المبادرات و تعبئة الطاقات، قوام المشاريع المندمجة و الملموسة لمبادرتنا الوطنية للتنمية البشرية، مؤكدين تعهدنا بالوقوف الميداني و التقويم المستمر لتوطيد المكاسب و التصدي لمكامن الخلل، غايتنا المثلى وضع الإنسان في صلب عملية التنمية في مغرب نريد أن تكون موارده البشرية ثروته الأساسية".

إن المبادرة الوطنية تتمحور حول الإنسان كمحور للتنمية والأمن والإستقرار من خلال خدمة توفير شورط الكرامة والعيش الكريم بعيد عن الإجرام والتعصب والتمييز، على الصعيد المحلي أو على الصعيد الوطني. وعملية التنمية مبنية على الإنصات والثقة في المستقبل وإشراك المستفيدين والفاعلين في التنمية المحلية بتناغم وتشارك في إطار تعاقدي شفاف يرشحها لتصبح مرجعا للحكامة الجيدة التي تساهم في تجويد العملية الادارية أو عملية التدبير العمومي، خاصة وأنها تعتبر الفاعل الرئيس في تحقيق التنمية المستدامة[7].

إعتمد تحديد الأهداف عند إنطلاق أو البداية الأولى للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية على توزيع نسب الفقر إلى اختيار 403 من الجماعات القروية التي تسجل نسبة تساوي أو تزيد على 30 بالمائة. وقد تم تخفيض تلك النسبة في المرحلة الثانية من المبادرة إلى 14 بالمائة، فانتقل بذلك عدد الجماعات المستهدفة إلى 701. ويستهدف برنامج محاربة التهميش الأحياء الحضرية التي يتجاوز عدد سكانها 100.000 شخص يعيشون في الهشاشة القصوى، بالإضافة إلى الأشخاص المتكفل بهم على صعيد البنيات العمومية أو الجمعوية المنتمين إلى الفئات ذات الأسبقية وهم: الشباب دون مأوى الذين يتخذون الشارع مأوى لهم، والأطفال المتخلى عنهم، والنساء اللائي هن في وضعية هشاشة قصوى والمتسولون، والسجناء السابقون الذين ليس لهم عمل، والمختلون عقليا والمعاقون دون مأوى والأشخاص المسنون، والأشخاص المدمنون...[8] .

والتنمية البشرية والحكامة والديمقراطية غير منفصلتان وتتداخلان بشكل عميق في إطار ثقافة جديدة للتنمية ترمي إلى تحرير المواطنين وتطوير قدراتهم البشرية وحريات الاختيار لديهم. ففي تقرير لهيئة الامم المتحدة عن الاصلاح الاداري بالدول النامية ومنها المغرب، والذي جاء فيه "اثبتت التجارب بان السياسات التنموية الجيدة يمكن ان تفشل بالادارة السيئة، وان السياسات الضعيفة يمكن إنقاذها بالمديرين الجيدين" إذ من شأن هذه السياسة أن تؤدي إلى تعزيز أسس الإستقرار الاجتماعي والسياسي والإقتصادي[9]، فنوعية الحكم وإدارة شؤون المجتمع هي عامل مهم في نجاح السايسة التنموية أو فشلها.[10]

---

[7] مصطفى المريني: دور الحكامة الجيدة في تخليق الادارة العمومية، رسالة لنسيل شهادة الماستر، جامعة الحسن الثاني –كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، 2009-2008، ص 78.

[8] منشورات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي: المبادرة الوطنية للتنمية البشرية "تحليل وتوصيات"، تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، إحالة 2/2013، 2013، ص 29.

[9] تقرير التنمية البشرية 2003 "الحكامة وتسريع التنمية البشرية"، المندوبية السامية للتخطيط بتعاون مع برنامج الامم المتحدة الانمائي، دجنبر 2003، ص 83.

[10] ابراهيم العيسوي: التنمية في عالم متغير "دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها"، دار الشروق، القاهرة، 1968، ص 36.

إن التأهيل الإجتماعي لمواجهة أخطار الإرهاب والإنحراف يتطلب إدماج الشباب من أجل الوعي بالمواطنة على المستوى الفردي والجماعي، والمعرفة السليمة لأسس الإسلام ولممارسة الشعائر الدينية من خلال سياسة دينية معتدلة، فإذا كانت إعادة الهيكلة السليمة والإيجابية للحقل الديني تدخل في سياق مسلسل تطهير الممارسات الدينية، واقتلاع الحركات الدينية المتطرفة، فإن تعميق ثقافة المواطنة وحقوق الإنسان وتسريع التنمية البشرية المستدامة يرمي من جهة إلى إقرار ممارسات ديمقراطية وتجذير المواطنة النشيطة والمسؤولة[11].

المبحث الثاني: السياق الوطني للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

تعتبر المبادرة الوطنية للتنمية البشرية مشروع يجعل الإنسان في صلب الأولويات والسياسات العمومية، ومن هنا تتضح بوادر ظهور المبادرة الوطنية للتنمية البشرية من أجل معالجة الأسباب الاجتماعية والاقتصادية، وإصلاحات ديمقراطية، وترتكز على مضمون ومبادئ ومرتكزات تقوم علي منظومة قوية من القيم المتمثلة أساسا في احترام كرامة الإنسان، وتقوية الشعور بالمواطنة، وتعزيز الثقة والانخراط المسئول للمواطن. حيث يهدف إلى تقليص الفوارق الجغرافية والاجتماعية، والقضاء على الفقر والهشاشة ومجابهة كافة أشكال الإقصاء الاقتصادي والاجتماعي.

المطلب الأول: بوادر ظهور المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

تتنوع الدوافع التي كانت وراء إطلاق الملك محمد السادس للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، ما بين دوافع اجتماعية ودوافع اقتصادية، ودوافع في مجال الانتقال الديمقراطي الوطني.

الأسباب الاجتماعية والاقتصادية.

أولا: الأسباب الاجتماعية.

احتل المغرب الرتبة 124 من أصل 177 دولة في آخر تقرير "لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي"[12]. والذي اتخذ عدة مظاهر من بينها تلك المتعلقة بانتشار الفقر بين السكان بشكل كبير، فحسب إحصائيات

[11] تقرير الخمسينية "المغرب الممكن: اسهام في النقاش العام من اجل طموح مشترك"، مرجع سابق، ص 43.

[12] – جان لوبلري: "محمد السادس يقود حملة ضد الفقر". مبدأ إيست أونلاين. منشور على شبكة الإنترنيت موقع: WWW.TANMIA.MA

سنة 2004، لازال الفقرة يغطي نسبة 14.2% من السكان البالغ عددهم 29.891.708،13 وهو ما يعني أن 4.2 مليون من السكان يعيشون تحت خط الفقر.[14]

وإذا حاولنا توزيع نسبة الفقر بين المجالين الحضري والقروي فإننا نلاحظ ارتفاعا كبيرا لنسبة الفقراء داخل المجال القروي، فحسب بعض الدراسات فإن 70% من فقراء المغرب يعيشون بالعالم القروي وأن 30% من الساكنة القروية تنفق 3000 درهم سنويا وهو ما يقارب إلى حد ما عتبة الفقر كما حددتها المنظمات الدولية.[15]

بينما نجد نسبة الفقر حسب إحصاء 2014 في المجال القروي لا يتجاوز معدل الفقر النقدي 5 في المئة بالنسبة ل 28,5 في المئة من مجموع 1279 جماعة، وهو يتراوح بين 5 في المئة و10 في المئة بالنسبة ل 34,4 في المئة من الجماعات.

وعموما، ورغم المجهودات المبذولة من طرف الدولة، فإن قطاع السكن يعاني من عجز كمي وكيفي، هذا العجز ما هو إلا مؤشر من بين مؤشرات أخرى على وجود أزمة حضرية عبر عنها التصميم الوطني لإعداد التراب بمفهوم "أزمة الحكامة الحضرية" وهو يحيل على سوء تدبير المرفق العمومي، وتجزيء المدن والحواضر إلى جماعات وعمالات متعددة المؤسسات التدبيرية ومتنوعة الطروحات التنموية.[16]

يعتبر القطاع الصحي من وجهة نظر اليونيسكو (UNESCO) ومنظمة الصحة العالمية (WHO) أحد أبرز المعايير الدولية في تقدم أو تخلف أي بلد في العالم، إلى جانب القضاء، والتعليم، والدخل الفردي. وبخصوص المجال الصحي تدني المستوى الصحي للسكان من أهم مؤشرات تراجع التنمية البشرية، وإذا أخذنا المغرب فإننا نجد أن أكثر من 85% من المغاربة لا يتوفرون على التغطية الصحية، وأن استهلاك الفرد الواحد من الأدوية يبلغ في المتوسط 200 درهما في السنة وتكلف – في المتوسط - وصفة علاجية ثلاثة أيام من العمل اعتبارا للحد الأدنى للأجور، أما حصص الطبيب المختص فقد يتطلب أكثر من أسبوع وأن 93% من الأدوية المستهلكة تستهلك من طرف الأغنياء، و80% من الأدوية المروجة بالسوق المغربية هي أدوية مستنسخة.[17]

---

[13] – أحمد لحليمي : "نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2004". الإتحاد الإشتراكي، عدد 8082. 2005/10/10

[14] – جان لوبلري: "محمد السادس يقود حملة ضد الفقر". مبدأ إيست أونلاين. مرجع سابق.

[15] – خربوش علي: "إشكالية التخطيط والتدخل بالعالم القروي ورهانات المحافظة على الموارد الطبيعية". مقال منشور على شبكة الإنترنيت: . WWW.TANMIA.MA

[16] – التقرير الإستراتيجي للمغرب. مرجع سابق. ص: 419.

[17] – انعكاسات اتفاق التبادل الحر بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية، منشور على شبكة الإنترنيت: WWW.SANABEL.NET.WORK.ORG.

واما مجال قطاع التعليم تقوم الدولة جهودا كبيرة على كل المستويات للتخفيف من نسبة الأمية عبر تشجيع التمدرس إلى أن وصلت نسبة التمدرس بين الأطفال المتراوحة أعمارهم ما بين 6 و11 سنة خلال الموسم الدراسي 2002-2003 إلى نسبة 98% بنسبة 28.7 تلميذ للمعلم الواحد و43.9 تلميذ للحجرة الواحدة وسجل معدل التمدرس لدى الأطفال من الفئة العمرية 7-12 سنة ارتفاعا ملحوظا خلال العشرية الأخيرة إذ انتقل من 80,4% سنة 2004 إلى 94,5% سنة 2014[18].

وهذه الزيادة في معدل التمدرس همت على الخصوص الوسط القروي والفتيات. فخلال الفترة 2004-2014، انتقل معدل التمدرس بالوسط القروي من68,9% إلى 91,4%، كما انتقل من 77,5% إلى 93,9% لدى الفتيات. وتجدر الإشارة إلى التحسن الملموس الذي عرفه معدل تمدرس الفتيات بالوسط القروي الذي انتقل من 63% إلى 90% ما بين سنتي 2004 و2014 [19].

في سنة 2014، بلغ عدد الأميين بالمغرب حوالي 8,6 مليون من الأشخاص مقابل 10,2 مليون سنة 2004، وهو ما يعادل انخفاضا إجماليا قدره 18,7. أما معدل الأمية فقد بلغ 32% مقابل 43% عشر سنوات من قبل. لقد كانت حدة انخفاض معدل الأمية بالوسط القروي وفي صفوف الذكور. وهكذا تراجع معدل الأمية ب 6,9% بالوسط الحضري مقابل 21,2% بالوسط القروي. كما تراجع ب 17,5في صفوف الرجال و14,6 في صفوف النساء.

كما أن نوعية الحياة وتدهور مستواها بالمغرب، أدى إلى تزايد عدد الراغبين في مغادرة الوطن بأي ثمن (الحراكة، الحريك) أي "الذين يحرقون أوراق هويتهم" ويقدر عددهم بأكثر من 25 ألف "حراك" كل سنة، وحسب بعض الإحصائيات الصادرة عن المؤسسات الدولية فإن ما يناهز 21 ألف مغربي طردوا من إسبانيا سنة 2001، وإذا قمنا بترتيب عالمي بخصوص المواطنين الأكثر إهانة سيحتل المغرب لامحالة الصفوف الأولى.[20]

إن أحداث 16 ماي 2003 التي أدت إلى وقوع 45 قتيلا جاء منفذوها من الحي الصفيحي سيدي مومن،[21] مما يؤكد أن البيئة التي ينتشر فيها الفقر والتهميش والحرمان والأمية، لن تنتج إلا الإنحراف والعداء الذي يؤدي في نهاية المطاف إلى انتشار أمراض اجتماعية خطيرة، كتنامي نسبة الجريمة والعنف والطلاق وانتشار أطفال الشوارع واستغلالهم، والتسول والسرقة.[22]

---

[18] – النتائج الأولية للإحصاء العام للسكان والسكنى 2014.

[19] – النتائج الأولية للإحصاء العام للسكان والسكنى 2014.

[20] – نفس المرجع المشار اليه اعلاه.

[21] – جاك لويلري: منشور على شبكة الإنترنيت موقع: WWW.TANMIA.MA

[22] – عيسى الكامحي: "مكناس تعاني من ارتفاع مهول في عدد المشردين". الصباح. عدد 1837. 4-2006/3/5.

ومن هنا كان إطلاق الملك محمد السادس "للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية" لإعادة التوازن للوضع الاجتماعي المختل ومعالجة الأمراض الاجتماعية المنتشرة.

ثانيا: الأسباب الإقتصادية.

واجه المغرب اختبارا اقتصاديا صعبا بسبب الارتفاع القياسي لأسعار النفط العالمية، وضعف الإنتاج الفلاحي، وتراجع الصادرات والعجز التجاري وهو ما أثر بشكل كبير على اقتصاد البلاد، وانعكس سلبا على الأوضاع الاجتماعية للمغاربة. إن الصعوبات التي يعاني منها الاقتصاد الوطني مرتبطة أساسا بأداء الميزان التجاري وانعكاسات الديون الخارجية .بخصوص الميزان التجاري أظهرت بيانات رسمية أنه سجل عجزا قدره 4.90 مليار دولار في النصف الأول من سنة 2005 بارتفاع بلغ 27.8% عما كان عليه في الفترة نفسها من سنة 2004، ونتيجة لذلك وصلت نسبة تغطية الصادرات للواردات إلى 48.8% في شهر يونيو من السنة الحالية (2005).

وجاء في التقرير الذي أصدره مكتب الصرف أن الصادرات هبطت بنسبة 5.5%، نتيجة انخفاض صادرات الملابس الجاهزة بنسبة 82.7% بسبب المنافسة الشديدة التي تتعرض لها من طرف الدول الأسيوية كما تراجع الإنتاج الفلاحي، الذي مثل 15% من الناتج المحلي. كما زادت قيمة الواردات خلال نفس الفترة بنسبة 9.1% لتصل قيمتها إلى 9.5 مليار دولار بزيادة في الواردات عن المحروقات وصلت إلى 66.4% من حجم الواردات الإجمالية.

والنتيجة هي تدهور على مستوى النمو، والأمر لا يتعلق فقط بانخفاض في المداخيل، فالدولة عندما لا تستثمر فإنها لا تخلق مناصب للشغل، وعندما لا توزع المداخيل فإن ذلك ينعكس على الطلب الإجمالي وعلى نفقات الإستهلاك، بحيث تتعرض بطبيعة الحال إلى الانخفاض وتفقد الدولة عبر ذلك إمكانياتها في تحقيق النمو.[23]

وتؤكد هذه الوضعية على الوضع الاجتماعي المتدهور حيث تؤكد أن هناك أطفال في سن التمدرس لا يذهبون إلى المدرسة، ومرضى لا يعالجون، ومرافق عامة اجتماعية لا تتمكن من أداء وظائفها، أو أنها غير موجودة أصلا، والدليل على هذا التدهور الاجتماعي هو تصنيف المغرب في تقرير التنمية البشرية في المرتبة 124 من أصل 177 دولة.[24]

---

[23] – عبد السلام أديب: "انعكاسات المديونية الخارجية على الخطط الإنمائية". منشور على شبكة الإنترنيت: WWW.TANMIA.MA

[24] – عبد السلام أديب: "انعكاسات المديونية الخارجية على الخطط الإنمائية". مرجع سابق. ص

وأمام هذه الوضعية، كان لابد من تدخل الدولة لإعادة التوازن من خلال إعطاء الجانب الاجتماعي أهمية خاصة، وهذا ما تأكد من خلال إطلاق الملك محمد السادس لمبادرة وطنية تهدف إلى التنمية الاجتماعية والرفع من مؤشرات التنمية البشرية.

الانتقال الديمقراطي الوطني.

أدوار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية كرد فعل طبيعي لفشل السياسات السابقة المتدخلة في مجال التنمية البشرية، كما تأتي في ظروف يعرف فيها المغرب تغيرات سياسية قوية .

يمكن التأكيد على أن تجربة المغرب في مجال التنمية والقضاء على الفقر تجربة قديمة بدأت منذ الاستقلال بإرادة قوية ونظرة شمولية تحت ضغوطات متعددة وإكراهات شديدة داخلية وخارجية، فكانت لهذه الضغوطات وهذه الإكراهات آثار جعلت مسلسل التنمية يتعثر وتتمخض عنه نتائج محدودة.

المطلب الثاني: مضمون ومرتكزات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

نعالج في هذا المطلب فقرتين الاولى استخراج المبادئ الاساسية والمرتكزات بينما في الفقرة الاخيرة مضمون وتدابير مسطرة تنفيد البرنامج .

الفقرة الاولى: المبادئ والمرتكزات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

تتمحور رهانات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية حول المجال الاجتماعي كما يوضحه خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس في 18 ماي 2005 :"... أنه حقل للسيادة مفتوح باستمرار". ولذلك، لا يجب اعتبار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية مجرد برنامج من برامج التنمية الاجتماعية أو مكافحة الفقر التهميش، فهده المبادرة تشكل قطيعة حقيقية مع هذه البرامج من نواحي ثلاثة :

كونها مبادرة سياسية لا تشوبها شائبة تم التعبير عنها من طرف أعلى مستوى في الدولة، من أجل القضاء على – المستوى القريب - على عدم التكافؤ الاجتماعي وبلوغ تنمية إنسانية مرتفعة.

تغير ملحوظ في سياسات تسيير السياسات الاجتماعية.

طرق التمويل التي تستهدف جعل برامج المبادرة مستقلة ماديا.

فالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية لا تنبني فقط على أسس نظرية حديثة وإنما على دراسة ميدانية للعجز الاجتماعي وتحليل أسبابه. وبهذا فإن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية تتكامل مع تقرير الألفية للتنمية البشرية.

إن هذا العجز الاجتماعي يحيلنا على تراجع المغرب في مجال التنمية البشرية، فالمصطلح العام لها يستعمل بشكل علمي، ذلك أن مؤشر التنمية البشرية المحتسب بالنسبة للمجال الحضري وبالنسبة للطبقات الاجتماعية الميسورة مماثل لنظيره بالدول ذات تنمية اجتماعية مرتفعة [25].

وفي ما يلي أكثر أنواع هذا العجز إقلاقا :

وتبقى كل المؤشرات باستمرار أضعف بالعالم القروي الشيء الذي يفسر تأخر التنمية به وبالتالي احتلال مراتب متأخرة في مجال التنمية البشرية. وفي هذا الصدد فإن المعرفة بالفقر والتهميش الاجتماعي وتحديد موطنها سيمكن من تحديد أفضل للأماكن الأكثر حاجة للتدخل.

غير أنه لا يمكن تناسي أن التوفر على إطار قانوني فعال يضمن الديمقراطية وحقوق الإنسان الأساسية والحريات العامة والمدنية كما هو الحال عليه بالمغرب يعتبر مكسبا هاما من أجل تسريع وتيرة التنمية البشرية.

إذن فالوضع الحالي يتطلب تنمية اقتصادية مرتفعة ومنتظمة ومدعمة موزعة على جميع أنحاء التراب الوطني، حيث تم الإعلان بشكل واضح عن أهداف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في الخطاب الملكي؛"... إن الأمر يتعلق بالمعضلة الاجتماعية، التي نعتبرها بمثابة التحدي الأكبر، لتحقيق مشروعنا المجتمعي التنموي، والتي قررنا، بعون الله وتوفيقه، أن نتصدى لها بإطلاق مبادرة طموحة وخلاقة، باسم "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وتندرج هذه المبادرة ضمن رؤية شمولية، تشكل قوام مشروعنا المجتمعي، المرتكز على مبادئ الديمقراطية السياسية، والفعالية الاقتصادية، والتماسك الاجتماعي، والعمل والاجتهاد، وتمكين كل مواطن من الاستثمار الأمثل لمؤهلاته وقدراته".

وترتكز المبادرة الوطنية للتنمية البشرية على قناعة مفادها ارتكاز التنمية المحلية المندمجة على المشاركة الشعبية والحد من الفقر وخلق دينامية التنمية المستدامة، وتنبني هذه القناعة على مدخلات مفاهيمية للتنمية البشرية تدور حول التجارب الناجحة على المستوى الدولي وعلى تحديد أوجه القصور الرئيسية التي مست حكامة التنمية بالمغرب بما يتماشى مع المفهوم الجديد للسلطة وسياسة الجوار.

فمن غير قرب ومن غير مشاركة ومن غير شراكة فإن التنمية بصفة عامة والتنمية البشرية بصفة خاصة تبقى عرضة للتأخر والتراجع، فالتنمية المحلية تتطلب القدرة على الإنصات، الحوار وتفويض المبادرات والمسؤوليات، ذلك أنه وعلى الرغم من كون للدولة وإدارتها دورا رئيسيا وغير قابل للتعويض إلا أنهما ليسا إلا مجرد فاعل من بين أخرين مساهم في مسار التنمية. وفي المقابل فإن مبادرات التنمية

[25]- الدكتور كريفت علمي، " فهم التنمية البشرية"، وزارة التنمية الاجتماعية و الأسرة والتضامن .

المحلية ومبادرات المجتمع المدني للتنمية الإجتماعية والبشرية تبقى شرعية ويتوجب تشجيعها حيث لا يمكن إلا أن تكون مكملة لسياسات الدولة في مجال التنمية البشرية[26].

إذن فالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية تندرج في إطار مسيرة تحديث الدولة، فلامركزية ولا تركيز وجهوية السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتهيئة التراب وحماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية تتماشى مع أقلمة السياسات العمومية ذلك أن هذه المبادرة تندرج بشكل طبيعي في مسار دمقرطة الدولة ودعم الديمقراطية المحلية.

إن هذه الطريقة المبسطة في تقديم مرتكزات ومبادئ المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، تمكن من تحديد ما يمكن أن تقدمه هذه الأخيرة، من أسس جديدة إلى سياسات وبرامج التنمية السابقة، وكيف يمكنها تسريع وتيرة التنمية البشرية بالمغرب.

وفي هذا الصدد يتوجب تجنب الخلط بين المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ومكافحة الفقر والتهميش. في حين أن هذه الأخيرة ليست إلا مجرد هدفا رئيسيا لهده المبادرة على المدى البعيد والمتوسط. فعلى المستوى البعيد يبقى هدف التنمية البشرية، هو تمكين المغرب من مستوى تنمية بشرية عام ومرتفع، ومن الالتحاق بركب العولمة.

إن هذا الاندماج يمر أولا عبر إلحاق المغرب بالثورة الصناعية العالمية الثالثة، ثورة اقتصاد المعرفة والمعلومة والتواصل والخدمات بصفة عامة. ويتطلب هذا الاندماج التوفر على مستوى عالي من المؤهلات والقدرات البشرية، وضمان الحريات الإنسانية، حيث أن ضمان كل هذا يمر عبر التأسيس لسياسات عمومية لتقييم قدراته البشرية وتحرير طاقات إمكانه البشري.

أما الخلط الثاني فيتمثل في أنه في دهن العديدين تعتبر المبادرة الوطنية للتنمية البشرية الوسيلة الوحيدة لتحقيق التنمية بالمغرب. غير أنه وفي حقيقة الأمر فإن هذه المبادرة لا تأخذ بعين الاعتبار المحاور الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمغرب، وإنما تبحث عن كيفية تحقيقها.

[26] – Comité directeur du rapport. 50 ans de développement humain – perspectives 2025–rapport général « l'avenir se constitue et le meilleur est possible.

لائحـــة المراجع

المراجع باللغة العربية:

- **الكتب:**

- عبد المالك احزرير: "ترجمة السياسات العمومية عند بيير ملر" مطبعة سجلماسة مكناس الطبعة 2018.
- د.أحمد بوعشيق، المرافق العامة الكبرى، الطبعة الرابعة دار النشر المغربية دار الشباب، 1999.
- د.سعيد جعفري المبادرة الوطنية للتنمية البشرية: السياق العام والأسس، مطبعة السطات، 2006.
- د.عبد الله حداد، الوجيز في قانون المرافق العمومية الكبرى، منشورات عكاظ، الرباط، أكتوبر 2001.
- محمد صدوقي: اصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية العامة مدخل لإصلاح السياسات العمومية، دفاتر حكامة، مطبعة بني يزناسن، 2015.

- **الأطاريح:**

- د. سعيد جعفري، الرقابة على المالية المحلية بالمغرب: محاولة نقدية في الأسس القانونية، السياسية، الإدارية، والمالية، أطروحة لنيل دكتوراه في الحقوق، شعبة القانون العام، جامعة الحسن الثاني، السنة الجامعية 1997-1998.
- د. عبد الواحد مبعوث، التنمية الجهوية بين عدم التركيز الإداري والجهوي، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام كلية الحقوق الرباط أكدال، 1999-2000.
- محمد سدقاوي: الديمقراطية التشاركية المحلية في المغرب "مقاربة في اليات اشراك المواطن في تدبير الشأن العام المحلي"، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة الحسن الاول – كلية العلوم القانون والاقتصادية والاجتماعية – سطات، 2015-2014.

- **الرسائل:**

- إبراهيم ساهل، الحكامة وتمويل الجماعات المحلية، بحث لنيل شهادة الماستر في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة محمد الخامس السويسي، الرباط، سنة 2010.

- إدريس قرطول، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والحكامة الجيدة، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، جامعة محمد الخامس كلية الحقوق السويسي، سنة 2007-2008.
- الحسين ضعيف، الحكامة المحلية في ميدان التنمية البشرية، بحث لنيل دبلوم الماستر في القانون العام تخصص تدبير الشأن العام، كلية الحقوق والاقتصاد السويسي الرباط، 2009-2010.
- منير حجاجي، "التنمية المحلية التشاركية"، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة الحسن الأول، سطات، 2007-2008.

- **المقالات:**

- منية بنمليح: الاستراتيجية الجديدة لتدبير السشان المحلي ابلمغرب: من المقاربة القطاعية الى المقاربة التشاركية، المجلة المغربية للادراة المحلية والتنمية، عدد مزدوج 118-117، يوليوز – اكتوبر 2014.
- عبد الرحمان الماضي: الحكامة الترابية التشاركية "منظور تشاركي لدور الساكنة والمجتمع المدني في التدبير الترابي"، مجلة الدراسات السياسية والاجتماعية، طبعة 2014.
- اتلاتي طارق: "العدالة الانتقالية ومفهوم التنمية البشرية"، مجلة مسالك للاقتصاد والقانون، العدد 5، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2006.
- عبد الحافظ ادمينو: التعاقد بين المديريات المركزية والمديريات الجهوية وترسخ التدبير اللامتمركز، المجلة المغربية للادارة المحلية والتنمية، عدد 140، ماي-يونيو 2018.

- **التقارير:**

- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة تقرير التنمية البشرية، 1990.
- تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2004.
- أهداف الألفية من أجل التنمية التقرير الوطني، شتنبر 2005.
- تقرير الخمسينية، المغرب الممكن، إسهام في النقاش العام من أجل طموح ممكن، مطبعة دار النشر المغربية، 2006.
- المرصد الوطني للتنمية البشرية، تقرير حول التنمية البشرية 2008، حصيلة لما تم
- الإدارة المغربية وتحديات 2010، منشورات وزارة تحديث القطاعات العامة

- المبادرة الوطنية للتنمية البشرية تحليل وتوصيات، منشورات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي؛ إحالة 2/2013، 2013.
- تقرير الخمسينية: المغرب الممكن "إسهام في النقاش العام من أجل طموح مشترك"، مطبعة دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 2006.

- **الوثائق الرسمية:**

- المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، أرضية إعداد برنامج عمل، غشت 2005.
- المندوبية السامية للتخطيط، البحث الوطني حول المؤسسات الغير الهادفة، سنة 2007.
- وزارة الداخلية، حصيلة منجزات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية برسم الفترة 2005-2007، ماي 2008.

- **Les Ouvrages**

- ABBADI Driss, « gouvernance participative locale au Maroc », imprimerie de fédala mohammedia, Edition 2004.
- Sulvie Brunel, le Développement Durable, Imprimerie, le pont jdeidet el metn, liban, 2010.

- **Les Thèses.**

- MAHRAZ Abdeellah, Evalution des politique public cas de politique de lutte contre la pauvreté a Maroc, thèse pour le doctorat en droit, faculté S.J.E.S, Rabat-Agdal, 2007
- ISMAILI Kalid: la lutte contre la pauvreté au Maroc: quelle politique public ? Mémoire D.E.S.S, Faculté S.J.E.S, Rabat-Agdal, 2007.

- **Les Mémoires**

- AIT BOUGHABA Karim, le Ministère de l'Intérieur face à l'Initiative Nationale pour le développement Humain, connaissance de l'action politique Mémoire de fin d'études, Faculté des sciences juridique économiques et sociales Rabat-Agdal, 2007.

- **Les Rapports:**

- Haut-Commissariat au Plan, pauvreté développement humain et développement social au Maroc, donnés cartographique et statistique, septembre 2004, p15.

- HAUT-COMMISSARIAT AU PLAN, Enquête Nationale auprès des institutions sans but lucratif (ISBL) exercice 2007, rapport synthèse décembre, p 21
- Observation national du développement humain, rapport de synthèse audit des opérations réalisées dans le cadre du programme de l'INDH, exercice 2008, juin 2009
- Observation national du développement humain, rapport d'activités, mai 2011.